والفلسطينيين والعرب أجمعين بدخول باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل على حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، تزعم مبادرة ريغان أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى، وأنه الفرصة الوحيدة الباقية والممكنة. وكيف لا يخفق «الإغراء» الأميركي إذا كان حتى الآن قد عجز عن إيقاف بناء المستوطنات في الضفة، ولم يسبق أن فعل شيئاً جدياً لمنع ضم الجولان وتوحيد إسرائيل لمدينة القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل. وكيف لا يعجز هذا «الإغراء» عن استدراج آخرين، طالما أن الإدارة الأميركية الحالية قد خرجت عاجزة ومهزومة في معركتها مع إسرائيل داخل أروقة الكونغرس الأميركي بصدد تخفيض مقدار المساعدة الأميركية، فكانت النتيجة أن وافق مجلسا الشيوخ والنواب على هذه المساعدة وخلافاً لما ظهر (شكلياً على الأقل) من ضغط للإدارة الحالية لمنع إقرار ذلك.

ولذا، لا عجب إذا ما رأينا التأكيد الأميركي على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، يتجلى اهتماماً شخصياً من قبل الرئيس الأميركي ريغان، يبثه مندوبه الخاص فيليب حبيب ويطلب إليه أن يعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن. ولا يعود المرء مندهشاً من الحرارة التي تستقبل بها جولة وزير الخارجية اللبناني وزيارته إلى الولايات المتحدة الأميركية إذا ما عرف أن الدول الكبرى تتصرف بمنطق المصالح لا بمنطق العواطف. كما يصبح من المفهوم أن ترفض واشنطن ادعاءات إسرائيل بأن التخلي عن الضفة الغربية يعرض أمنها للخطر وهي ادعاءات يرددها العديد من المسؤولين الإسرائيليين وبينهم رئيس الأركان الجنرال رفول إيتان نفسه اليوم.

الدوافع الداخلية للموقف الأميركي

ويبقى للموقف الأميركي دوافعه الداخلية الخاصة به. فالاقتصاد الأميركي ما زال يعاني الكساد والتضخم، وظاهرة البطالة لا تزال متفشية. وتشير الأنباء إلى أن الأموال السعودية تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في إنعاش الاقتصاد الأميركي، وهو ما كان موضوع نقاش من قبل وفد أميركي مع المسؤولين السعوديين في الأسابيع الأخيرة. والانتخابات الأميركية ستبدأ في أواخر الربيع المقبل، وسيكون الرئيس رونالد ريغان أحد روادها كما تشير الأنباء. وهو لن يستطيع خوض غمارها، إلا إذا تسلّح بنجاح ما في معركة المفاوضات الإسرائيلية ــ اللبنانية، لا سيما إذا ما برز في خاتمة المطاف على أنه كان عرّابها.

وعلى العكس من ذلك، فإن فشل هذه المفاوضات سيدخل ريغان حلبة المرشحين ضعيف القوى ــ وإن لم تلغِ حظه بالنجاح ــ بعد أن فقد نجاحاً في السياسة الخارجية، يأمل أن يعوّض به فشله المستمر في السياسة الداخلية، لجهة حفز الاقتصاد الأميركي المريض وتنشيطه وإلغاء المساعدات الحكومية الاجتماعية والإنفاق الهائل على البرنامج التسلّحي وهو ما يعارضه الكونغرس، ناهيك عن اضطراره إلى الكثير من التراجع في سياسته الخارجية المواجهة للاتحاد السوفياتي وبينها الحظر على الشركات الأميركية (والأوروبية الفروع) التي تمد الاتحاد السوفياتي بالمعدات اللازمة لإنشاء خط أنابيب الغاز المشهورة قصته دولياً.